

التنافس التركي الأيراني وأثره على توازن القوى في الشرق الأوسط (٢٠١٠-٢٠١٧) تامر مكاوي عبد الحليم مكاوي

الملخص:

إيران بحكم إمكانياتها من مقدرات في ميزان القوة، كانت عبر مختلف العصور واحدة من أقطاب دائرة الخليج العربي وأسيا الوسطى، التي عاصرت الصراع العربي/الإسرائيلي و التجاذب السوري - العراقي / التركي، أهم ثلاث دوائر للتنافس في الشرق الأوسط، ومن ثم فقد إرتبط تحقيق مصالحها و أهدافها الإستراتيجية من ناحية و صعود أو إنكفاء دورها الإقليمي من ناحية أخرى بطبيعة و مدى التفاعلات في العلاقات الإيرانية العربية ، و تأثرها بالمتغيرات الدولية و الإقليمية المحيطة، إن تصاعد هذا الدور و إندفاعه لتحقيق طموحاته الإقليمية منذ بداية الألفية الثالثة، نتيجة الإستراتيجية الإيرانية تجاة المتغيرات المعاصرة ، سواء لمعالجة الأزمات و المشاكل التي يمر بها العالم، (ولا تستثنى أى من الدول المرتبطة بإعادة تشكيل النظام الدولي بكافة أبعاده و ألياته و دوائره في الشمال و الجنوب)، ولما يتوفر لها من ثروات و طاقة.

مع تغيير موازين القوى الإقليمية في منطقه الشرق الأوسط ، نتيجة تغير شكل و نمط النظام السياسي ببعض من البلدان العربية خاصة ذات الثقل الإقليمي بالمنطقة في أعقاب ما بات يُعرف إعلامياً بـ”ثورات الربيع العربي” ابان الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١١م) وما أسفر عنه من صعود تيار الإسلام السياسي إلى سدة الحكم، بزخ التنافس التركي الايراني للعب دور فاعل تجاة المنطقة في غياب القوة العالمية.

Abstract:

Iran, by virtue of its capabilities in the balance of power, has been one of the poles of the Arab Gulf Circle and Central Asia, which experienced the Arab-Israeli conflict and the Syrian-Iraqi / Turkish attraction, the three most important circles of competition in the Middle East. Its strategic objectives, on the one hand, and the rise or decline of its regional role, on the other, the nature and extent of interactions in Iranian-Arab relations, and its influence on the international and regional changes surrounding it, if the escalation of this role and its rush to achieve its regional ambitions since the beginning of the third millennium, as a result of the strategy Iran faces contemporary changes, both to address the crises and problems experienced by the world, (and does not exclude any of the countries associated with the restructuring of the international system in all its dimensions and mechanisms and circles in the north and south), and the wealth and energy available.

With the change of regional balance of power in the Middle East region, as a result of the change in the shape and pattern of the political system in some Arab countries, especially the regional weight of the region in the wake of what became known as the “Arab Spring revolutions” during the period (2010-2011) and the resulting rise of the current Political Islam came to power, injecting Turkish-Iranian rivalry to play an active role towards the region in the absence of global power.

المقدمة:

تصبح الدول التي شهدت تغييراً في نظام الحكم متجهة نحو أي من هذين النظامين مما دفع كلاً من تركيا (الديمقراطية التي لا تخلو من اعتبارات للمواءمة مع الهوية الإسلامية) وإيران (التي يغلب وصفها بالثيوقراطية أي نموذج الدولة الدينية) لانتهاج سياسات خاصة بهما للترويج لنموذجهما في المنطقة رغبة لكل منهما في التفرّد لتصبح القوى الإقليمية المسيطرة على منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يعدّ أحد أهم محاور التنافس بين تركيا وإيران حيث يقدم كل نموذج نفسه على أنه النموذج السياسي الأمثل و الأكثر ملاءمة للرغبة المتزايدة في التغيير بالمنطقة العربية من جهة، والمتسق مع هويتها الإسلامية من جهة أخرى^(١).

تنطلق الدراسة منذ عام ٢٠١٠ مع بداية ظهور الربيع العربي بمنطقة الشرق الأوسط وهي فترة ظهور الفراغ السياسي لعدد من دول المنطقة، وإعلان واشنطن إتباع سياسة فك الارتباط مع الشرق الأوسط، وذلك لعدم إحتياج أمريكا لنفط الشرق الأوسط ووصولها للإكتفاء الذاتي من النفط الصخري، والذي أدى إلى بزوخ التنافس التركي - الإيراني لفرض نفوذهما بالمنطقة لتحقيق أهدافهم، في ظل تسارع المتغيرات السياسية في المنطقة، وبإعتلاء دونالد ترامب السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية وسياسته تجاه منطقة الشرق الأوسط والقضية الفليسطينية وإعترافه في ديسمبر ٢٠١٧ م بأن القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، وعزمة على نقل السفارة الأمريكية إليها، وكذا الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني وتوقيع المزيد من العقوبات الاقتصادية على إيران، بزعم إنها تمول الإرهاب، في ظل إنتخاب الرئيس روحاني مهندس الاتفاق النووي بالانتخابات الرئاسية في مايو ٢٠١٧م، وذلك بطرح استراتيجية مواجهه لها بالتعاون مع الحلفاء في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا، وكانت الأزمة القطرية في ٥ يونيو ٢٠١٧ م بإنعكاساتها السلبية، على فرض التأسيس للتحالف السني الذي كانت تريد إسرائيل بالتنسيق مع بعض الدول العربية لمواجهه الهلال الشيعي الإيراني، ومع السقوط المدوي لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أبان ذلك، وكذا تعديل الدستور التركي في ٢٠١٧ م ليستمر رجب طيب أردوغان في

الحكم حتى ٢٠٢٩ م، مسلحا بصلاحيات منتزعة من البرلمان مما يعنى أن سياسة تركيا تهدف الى توسيع نفوذها في بالمنطقة ،^(١) وشهدت المنطقة خلال عام ٢٠١٧ تأجج بعض النزاعات والتحويلات الداخلية والتفاعلات الإقليمية، والتغيرات الأمنية والعسكرية والاقتصادية.

النطاق الجغرافي للدراسة، المكون لمنطقة الشرق الأوسط والتي اجتاحتها موجة من التغيرات ساهمت في تشكيل طبيعة حدة التنافس بين تركيا وإيران في كيفية التأثير وكسب النفوذ في المنطقة، وقيام كل منهم بالتنافس لتغيير ميزان القوى في المنطقة. تُعد الدراسة محاولة لمعرفة وتحليل أبعاد ومرتكزات الاستراتيجية التركية - الإيرانية التي يكتنفها الغموض في العديد من جوانبها وتأثير ذلك على الأوضاع في المنطقة، كما تتعرض الدراسة لمفهوم توازن القوى، وتحليل ورصد تطور وإنحسار التنافس التركي- الإيراني في منطقة الشرق الأوسط الناتج عن المتغيرات الإقليمية والدولية في تلك الفترة، وإنعكاس ذلك على توازن القوى بالمنطقة. ولعل هذه الدراسة تساعد في تأسيس وعي أكاديمي باتجاهات السياسة الدولية، يساعد في فهم وتحليل متغيرات النظام الدولي والإقليمي.

من بين الإعتبارات الذاتية لاختيار الموضوع هو رغبة الباحث في التعمق في الدراسات الآسيوية والأوروبية بصفة عامة وسياسات القوى الكبرى بصفة خاصة، لذا يسعى الباحث الي تناول موضوع السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران، على اعتبار أنهما من بين القوى الشرق أوسطية الكبرى التي تسعى لإستعادة مكانتهما في النظام الدولي، والإقليمي بعد حدوث تغيرات وأثار سلبية على الواقع العربي في ظل محاولة تقسيم المقسم وفرض واقع جديد تجاه المنطقة.

تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم و أبعاد منطقة الشرق الأوسط و الأهمية الإستراتيجية لها و التعرف على الجوانب الرئيسية التي تقوم عليها الاستراتيجية التنافسية المتعارضة بين كلا من تركيا و إيران تجاه منطقة الشرق الأوسط مع توضيح محددات الموقفين التركي -الإيراني من ثورات الربيع العربي وتداعيات ذلك على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.

تكمن مشكلة البحث في معرفة حقيقة الدورين التركي-الأيراني في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الزمنية (٢٠١٠-٢٠١٧م) من خلال رصد تفاعلاتهما التنافسية في المنطقة وأثر ذلك على توازن القوى في الدوائر المختلفة (الاسلامية / الإقليمية / العالمية) ويمكن صياغة هذا في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي طبيعته وأبعاده التنافس التركي-الإيراني في منطقة الشرق الأوسط؟ وكيف يؤثر ذلك على توازن القوى في المنطقة خلال الفترة محل الدراسة (٢٠١٠ - ٢٠١٧م)؟

و يتفرع عن هذا السؤال الأسئلة البحثية الآتية:

أ- ما هو مفهوم وأبعاد منطقة الشرق الأوسط وأهميتها بالنسبة للقوى الإقليمية؟
ب- ما مدى التنافس التركي-الإيراني على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط؟
ج- هل أثرت المتغيرات التي حدثت خلال فترة الدراسة (ثورات الربيع العربي - العلاقات الأمريكية / الإسرائيلية - البرنامج النووي - اكتشاف الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط - سياسة التحالفات) على معادلة القوى في منطقة الشرق الأوسط؟

- للإجابة على الاشكالية والتساؤلات الفرعية السابقة يمكن أن نفترض:
إن غياب القوى الدولية والإقليمية الفاعلة عن القيام بالتأثير في التفاعلات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط أبان ما يسمى بالربيع العربي أدى الى ظهور التنافس التركي-الإيراني للسيطرة على الدول العربية ومحاولة فرض واقع جديد بالمنطقة لتغيير معادلة توازن القوى.

- يستعين به الباحث للوقوف على مدى استجابة منطقة الشرق الأوسط للضغوط والمطالب الخارجية، ومدى تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية علي صانعي القرار السياسي التركي-الإيراني، وكذلك تحديد أولوياتها وأهدافها وأدواتها التي تستخدمها لتحقيقها، وقدم إيستون^(٣) إطاراً لتحليل النظام السياسي، يري فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي بدءاً بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات،^(٤) كما يري مورتن

كابلان، ان النسق هو عبارته عن متغيرات مترابطه ببعضها البعض في البيئه الدولية وان هذا النظام يتعدد من خلال العلاقه بين المتغيرات وبعضها البعض داخليا وخارجيا، ويعتبر كابلان هو صاحب الجهد الاكبر بين جميع الباحثين في تحديد قواعد ونماذج التفاعل داخل نماذج التي وضعها للنسق الدولي، وهو بذلك اول من ادخل المعالجه النسقيه على العلاقات الدولية، فهو ينطلق من فرضية إن السياسة العلمية لايمكنها ان تتطور وتنمو الا من خلال محاولتها معالجة المواد السياسية بوصفها انظمة للفعل، ونظام الفعل هو جملة من السلوك القابله لوصف العلاقات الدولية والمتغيرات فيما بينها وعلاقات كل المتغيرات الفردية بمركبات (Combinaisons) من المتغيرات بخارج النظام^(٥) ويبنى نموذج على:

- أ- انه يسمح بعرض مجمل المتغيرات التي تقدم حولها اقتراحات مختلف.
- ب- تسمح نظرية النظم بادخال متغيرات مستورده من تخصصات مختلفه.
- ج- تمنح النظرية منهج جديد نقاط التشابه بين بنيات مادة واخرى، وبصفه خاصه النظرية تسمح بدراسة سريعة للتشابه والتباين بين انماط من البناء قد تكون مختلفه جدا اذا ما تمت بطريقة اخرى.
- يوحد كابلان النظم من خلال الخصائص، فيرى ان للنظم خصائص مشتركة فهي تشترك في بعض العناصر الداخية (انواع الفاعلين، قدرتهم، الاعلام)، ويخضع توازن النظم الى ثلاثة مبادئ:
- ١ - المعايير الاساسية هي في توازن : بمعنى إن أى تغير يحدث في احدى هذه المعايير يحدث تغيرات على معيار اخر على الاقل.
- ب - اى تغير في مجمل هذه المعايير يحدث تغيرات في خصائص اخرى للنظام والعكس
- ج- ان النظام هو في توازن مع محيطه فكل تغير النظام يحدث تغيرا في المحيط والعكس إلى الربط بين تفسير الظواهر السياسة وبين الوظيفة التي يؤديها النظام السياسي داخل المجتمع والتي حصرها فيما أطلق عليه إيستون بعملية التخصيص السلطوي للقيم.

- تتضمن الدراسة جملة من المفاهيم تعتبر مفتاح فهم مقاصدها وتحليلاتها لعل من أبرزها :

الصراع: conflict استخدم هذا المصطلح " جوزيف فرانكلين " للتدليل على تلك المواقف التي تتضمن تعارض ما، في القيم والأهداف والمصالح للطرفين. " على أنه موقف ناجم عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية " ^(٦)، وتجدر الإشارة إلى أن الصراع بكل توتراته يبقى دون نقطة المواجهة المسلحة لأن المراحل التي تسبق ذلك يكون فيها مجالاً أوسع لإدارة الصراع والتكيف مع ضغوطه ^(٧)، ويمكن تعريفه بأنه تنازع الإيرادات الوطنية الناتج عن اختلاف تصورات وأهداف ومصالح وإمكانيات الدول.

مشكلة القوة: Problem of power مشكلة القوة، هي المشكلة الرئيسية في العلاقات الدولية والتي تتمثل في كيفية إدارة هذه القوة بإرادة واعية من جانب الدول، على نحو ما يبدو أنه الأمثل أو الأكمل، وبصورة تكفل الانتقال بهذه العلاقات من حالة القوة الإسمية إلى وضع القوة الفعلية. ^(٨)

المجال الجغرافي (الإقليمي) : يعرف المجال الجغرافي بأنه نطاق الأراضي المستخدمة من قبل المجتمعات البشرية لإستمراريتها ويستخدم لممارسة مختلف الأنشطة والأعمال البشرية، وهو مجال ملئ بالصراعات. إن المجال الجغرافي عبارة عن حامل (Carrier) Support – comportment مجموعة من الفاعلين (الأفراد والأسر والمجتمعات والشركات والسلطات المحلية) الذين يدخلون في إطار صراعات ومصالح، وهذا ما يؤدي إلى بناء المجال ^(٩)، ويمثل أحد أبرز ركائز قوة الدولة، فالدول في الأساس هي وحدات إقليمية، فلا دولة بدون إقليم، لأنه وعاء سيادة الدولة الذي يمثل الإطار الذي تنفرد فيه بإصدار قراراتها، وغالباً لا تخضع لسلطة خارجية ^(١٠)

النسق: System النسق جمع من العناصر المتفاعلة ^(١١)، وهو كيان عام تتربط عناصره و مكوناته على نحو يجعله يتفاعل و يتبلور في النهاية في شكل متميز، ^(١٢) ان النسق كمفهوم Concept أو كاداة ذهنية للتحليل انما يعنى تصورنا لواقع معين

على انه كل " باجزاء متساندة و متفاعلة فيما بينها على نحو يتحقق به النظام ككل " (١٣)، النسق مجرد " تمثيل ذهني " أو " تصور " لدى الملاحظ عن الحالة التي عليها واقع معين، و من ثم يمكن القول بأن مفهوم النسق مجرد " منظور " Paradigm يستند اليه الباحث في توجيه بحثه من خلال ربطه " بأطار مرجعي " .

النسق الدولي: النسق الدولي يعني مجموعة الكيانات السياسية " الدول " المتدرجة من حيث القوة، و المتفاعلة فيما بينها على نحو يهيء لإتزان قواها و لإنتظام علاقاتها، بمنأى عن حالة الفوضى الدولية من ناحية، و بما يحول دون هيمنة أى من هذه الدول على غيرها ؛ مكونة امبراطورية عالمية من ناحية أخرى، فتتقارب توازنات القوى بشكل ذاتي شبه طبيعي (١٤) و يتحقق اتزان الانساق من خلال ما يسمى بالعمليات الدينامكية للانتظام الالى " الذاتى " .

النسق الدولي متعدد الأقطاب: Multipolar System يتكون هذا النسق من عدد من التحالفات لمقاومة محاور القوة، بحيث تصبح هناك درجة من شبه التكافؤ، أو تقارب كفتى ميزان القوى على نحو يؤدي إلى نوع من الردع، و منع سيطرة أى من الكفتين على الأخرى و تغيير الوضع الراهن لصالحها، مع ملاحظة أن هذا النوع من النسق الدولي يتميز بمرونة وآلية معينة للدخول أو الانسحاب من هذه التحالفات وفقاً لصالح الدول. (١٥)

النسق الدولي ثنائي القطبية: Bipolar System يتسم هذا النسق بوجود مركزين متفوقين من مراكز القوة، يلحق بكل منهما عدد من الدول التابعة و الأقل قوة السائرة فى فلكها. و يكون لكل مركز منهما احتكاره، شبه التام، لحق التوجيه و رسم السياسات، و اتخاذ القرارات الهامة للدول التابعة، و التى غالباً ما تتشابه أو تتقارب فى توجهاتها و أيديولوجياتها، فيسهل توجيهها و السيطرة عليها (١٦).

النسق الدولي أحادى القطبية: Unipolar System

يعنى وجود قوة قطبية واحدة و وحيدة مهيمنة على قمة النسق الدولي، و إن وجدت قوى أخرى إلا إنها لا ترقى إلى مستواها، و لا تستطيع تهديدها، و بالتالى تتعدم خطورة نشوب حرب عالمية فى هذا الوضع. و يندر هذا الوضع فى التاريخ. (١٧)

التوازنات الإقليمية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط في خلال الفتره (٢٠١١-٢٠١٧)

- لم تشهد الفتره ما بين عام (٢٠١١ إلى ٢٠١٧)، التي انطلقت فيها الثورات العربية، اختلافا في طبيعة القوى المؤثرة في الإقليم، فلا تزال أكثر الدول تأثيرا هي مصر، والسعودية وإيران، وتركيا، وإسرائيل، بقدر ما تشهد اختلافا في طبيعته التفاعلات السائدة والمنتشرة بين وحداته، خاصة بين هذه القوى الفاعلة. ولعل اختلاف هذه التفاعلات أسهم في محاوله كل من هذه القوى إعادة تعريف دورها، وحدود قوتها، فالتكافؤ النسبي في القوة بينها يزيد من حاله الأستقرار الإقليمي^(١٨).
- جسدت هذه المرحله حالة حراك في ميزان القوى الإقليمي بين القوى الفاعلة فيه، هذا الحراك لايعنى الصراع بالضرورة بين هذه القوى. لكنه يعنى زياده التفاعل الذى يختلف فى اتجاهه بين كل من هذه القوى، فعلى سبيل المثال، ظهر صعود سعودى فى بدايات الفتره وربما بعض التنافس مع مصر حتى يونيو ٢٠١٣، ثم اختلف طبيعته التفاعل بين الدولتين، واتجهت لمزيد من التعاون والتنسيق بينهما كطرف عربى ليواجه القوى الفاعلة غير العربية الاخرى، كذلك، زاد التفاعل التنسيقى بين السعودية وإسرائيل لمواجهة طموح إيران فى المنطقة، ومشروعاتها المختلفة فيها^(١٩).

الجغرافيا السياسية الجديدة للدولة التركيّه :

- فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ركزت تركيا كُلى اهتمامها، تقريبا، على تحسين علاقاتها مع الغرب. فى حين كانت علاقاتها مع الشرق الأوسط مهملة إلى حدّ كبير، باستثناء فتره وجيزة فى أواسط الخمسينيات من القرن العشرين. إلا أن تركيا قد أعادت اكتشاف الشرق الأوسط من جديد فى العُقد الماضى، إلى أن بزغت كطرف فاعل تتزايد أهميته فى المنطقة يوما بعد يوم.
- ولا يعنى الالتزام التركى الأكثر حضورا فى شؤون الشرق الأوسط فى السنوات الأخيرة، أن تركيا تدير ظهرها للغرب أو أن سياساتها قد "تأسلمت". بل إن انفتاحها

على الشرق الأوسط يمثل، بالأحرى، محاولة منها لجعل السياسة التركية تتكيف مع التغييرات التي طرأت على البيئة الاستراتيجية لتركيا والتي تسارعت وتيرتها مع انتهاء حقبة الحرب الباردة.

فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى زوال المبرر الرئيسي وراء علاقة الشراكة الأمنية بين كل من تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثمَّ قلَّ الاعتماد عليها في مجالها الأمني، وفي الوقت نفسه، أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى فتح المجال أمام فرص وأفاق جديدة في مناطق كانت في السابق مهملة أو محظورة على السياسة الخارجية التركية، خصوصاً الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، ومنطقة القوقاز. فقد سعت تركيا إلى الاستفادة من المرونة الدبلوماسية الجديدة ومن مجال المناورة الجديد لإقامة علاقات جديدة في تلك المناطق.^(٢٠)

فمع انتهاء حقبة الحرب الباردة، تغير محور الأخطار والتحديات التي تهدد أمن تركيا. فقد كان الخطر الرئيسي اعقاب ذلك، يأتي من الشمال من جهة الاتحاد السوفيتي. أبرزها ما تشهده الأراضي السورية من تزايد وتيرة العنف والنزعات الطائفية؛ وتصاعد حدة المشاعر القومية والانفصالية لدى الأكراد؛ والعنف الطائفي في العراق والذي يمكن أن يتفاقم ويستقطب قوى خارجية إلى المنطقة؛ مع احتمال تحول إيران إلى قوة إقليمية تمتلك سلاحاً نووياً على حدود تركيا؛ وهناك الأراضي اللبنانية الممزقة التي تهيمن عليها جماعات لها علاقات وثيقة مع كل من إيران وسوريا، وكذا الصراع الطائفي الدائر في ليبيا بعد أحداث الربيع العربي مطلع عام ٢٠١١ ومحاولة قيام بعض الدول الأوربية بالسيطرة على النفط في ظل ذلك الصراع باختصار، ركزت تركيا على منطقة الشرق الأوسط تركيزاً كبيراً لأنها المنطقة التي تحتوي الأخطار الرئيسية التي تهدد أمنها.^(٢١)

ولكن ليس لاتساع نطاق السياسة الخارجية الجديدة لتركيا- ليشمل منطقة الشرق الأوسط -علاقة^(٢٢)

كبيرة بفكرة إعادة إحياء الطموحات الاستعمارية للحقبة العثمانية. إذ يرفض المسؤولون الأتراك استخدام اصطلاح *العثمانية الجديدة* عند وصف السياسة الخارجية

التركية 2. فهم يسعون إلى الاستفادة من العلاقات التاريخية والثقافية، التي تربط تركيا بدول الشرق الأوسط، في تعزيز وجود بيئة أمنية إقليمية أكثر سلاماً استقراراً في المنطقة وفي توسيع النفوذ التركي ولكن ليس لإقامة إمبراطورية عثمانية جديدة. وكان للجنود الإسلامية لحزب العدالة والتنمية تأثيرها على السياسة التركية. لكن تلك الجذور الإسلامية للحزب لم تكن القوة المحركة وراء هذه السياسة. وينبغي النظر إلى علاقات تركيا مع إيران ضمن هذا الإطار الاستراتيجي الأوسع. فمع أن علاقات تركيا مع إيران قد شهدت تحسناً ملحوظاً خلال العُقد الماضي، في المجال الاقتصادي بشكل خاص، إلا أنه لا ينبغي المبالغة في تقدير مدى عمق التقارب بين البلدين. وعلى الرغم من الأحاديث الرنانة عن الوحدة الإسلامية، إلا أن هنالك خلافات سياسية وأيديولوجية ودينية كبيرة، تكمن تحت السطح، من شأنها أن تحد من أي تحسُّن بعيد المدى.

الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط:

لقد عادت تركيا بقوة إلى معادلات الشرق الأوسط بعد طول غياب، عبر سياسة إقليمية متوازنة وصاعدة وضعت بلادها في بؤرة الأحداث، بحيث ترى الرؤية التركية الجديدة بأن تركيا قوة تتمتع بقدرات كبيرة على الصعيد الجغرافي والبشري والإقتصادي والعسكري، بما يؤهلها للعب دور إقليمي وتحقيق مصالحها تبعاً لذلك، وتنطلق هذه الرؤية حول النظام الشرق الأوسط من أن الحرب في العراق عام 2003 قد جاءت بمتغيرات أمنية وسياسية، واستراتيجية وثقافية تدفع نحو إعادة تشكيل المنطقة على نحو كبير، وذلك على أنقاض النظام العربي، وأن دخولها كطرف فاعل ومؤثر في الجغرافيا السياسية والأمنية للمنطقة لن يحدث إلا عبر نظام الشرق الأوسط، وبأساليب تقوم على تبادل المصالح و توازنها والصداقة وإمكانية بناء جسور واسعة من الثقة المتبادلة، وليس عبر اللغة الدينية على النمط الإيراني، ولا بإستعراض مظاهر القوة والهيمنة.^(٢٣)

وحقيقة الأمر أن التحولات في السياسة الخارجية التركية لم تكن الأحداث في العراق وحدها هي الدافع وراءها، بل ترتبط ببرنامج حزب العدالة والتنمية وتخطيطه للسياسة الخارجية التركية الجديدة، بل وترتبط أكثر بمنظر الإستراتيجية التركية الجديدة" أحمد

داوود أوغلو "الذي يحدد خمسة أسس للسياسة الخارجية الجديدة التي تعمل أنقرة على تطبيقها وهي: (٢٤)

1-التوفيق بين الحريات والأمن.

2-محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجي أرنها وفق سياسة تصفير المشكلات.

3-تنويع أبعاد السياسة الخارجية وإيجاد مسالك جديدة لنشاطاتها.

4-إعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية عبر تطوير أسلوب دبلوماسي.

5-الانتقال من السياسة الخارجية الجامدة والعمل الدبلوماسي الثابت إلى الحركة الدائمة.

ولم تبقى هذه الأسس حبيسة الأطر النظرية بل وجدت فرصتها للتطبيق والتفعيل وأحرزت نجاحات بارزة وملموسة، وهو ما عكسته علاقاتها مع الدول العربية التي باتت تركز على أرضية تضامنية ذات محور تعاوني بعد أن كانت تخيم عليها أجواء العداء والنزاع، كما أصبحت تركيا تتبوأ وعلى نحو غير مسبوق موقعا مركزيا على مسرح الحراك الدبلوماسي في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال التخلي عن سياسة الحياد والسعي إلى التدخل الإيجابي وطرح حلول للعديد من المشاكل والملفات العالقة كالملف العراقي، والملف السوري، والملف اللبناني، وقضية الصراع العربي -الإسرائيلي، وتسوية الخلاف الفلسطيني - الفلسطيني. (٢٥)

ورغم فاعلية الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط بعد الثورات العربية نتيجة لتراجع قوة إقليمية نصبت نفسها قائدة السياسة الخارجية العربية وهي مصر، وتقليص أدوار دول تعتنش على سياستها الخارجية مثل إيران، إلا أن بعض الثورات شكلت لتركيا إحراجا في دورها الإقليمي كالثورة الليبية التي إستطاعت حسم الموقف لجهة بقاء الإستثمار ارت التركية في ليبيا على الرغم من زوال نظام القذافي الذي أدخلها بقوة في شمال إفريقيا، وكذلك الثورة السورية التي حاولت تركيا من التوسط بين المطالب الشعبية وبقاء نظام الأسد لعلاقتها الجيدة معه بداية، وبعد فشلها في ذلك قامت بإحتواء المعارضة وتبني الدعوة إلى رحيل الأسد. (٢٦)

الجغرافيا السياسية لإيران:

إن الجمهورية الإسلامية هي في جوهرها دولة ثورية، ظلت تسعى إلى إضفاء طابعها على المنطقة بأسرها. وعلى الرغم من أنها قد أخفقت، إلى حد كبير، في تحقيق مثل هذا الهدف، إلا أنها قد تمكنت من جعل نفسها قوة ملموسة في كل أرجاء الشرق الأوسط سواء في أرض الشام، أو العراق، أو منطقة الخليج الفارسي. فالإطاحة بصدّام حسين، وازدهار حركة حزب الله وحماس، ومن قبل ذلك احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان، والضغوط التي أطلقت حركات الربيع العربي عنانها في مرحلة من المراحل، جميعها أمور زادت من جراءة القيادة العليا في إيران لدرجة أنها صارت موقنة بانحسار قوة الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن ما صارت تركيا تتمتع به من نفوذ في المنطقة شكل تحدياً كبيراً أمام طموحات إيران الإقليمية.

ولقد غيرت الثورة الإسلامية التي قامت عام ١٩٧٩ من دور إيران، بشكل جذري، كراع للمصالح الأمريكية، وإحدى ركائز الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. فقد كان مجيء وبقاء الشاه محمد رضا شاه بهلوي في سُدّة الحكم مستنداً إلى دعم أمريكي واسع النطاق على الصعيد السياسي، والعسكري والاقتصادي. لذا فإن الثوار الإيرانيين الذين أطاحوا بالشاه، لم ينظروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها مصدر قهر الشعب الإيراني فحسب، بل أيضاً بصفتها الحامي للأنظمة العربية القمعية في الشرق الأوسط. فكانت السياسة الخارجية الإيرانية، في أوائل عهد الجمهورية الإسلامية، تركز على تحرير العرب من "الهيمنة" الأمريكية. غير أن المحاولات الإيرانية لتقويض حكومات المنطقة، لم تقتصر على الوطن العربي وحده. كما أخذت إيران ترعى الجهود الحثيثة التي كانت تبذلها الجماعات الإسلامية كذلك، من قبيل " حزب الله التركي"، لتقويض الحكومة التركية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، حتى وإن كانت جهوداً متواضعة نسبياً. (٢٧)

لم تكن تركيا هي هدف إيران الأساسي. وقد استنزفت الحرب مع العراق (١٩٨٠ - ١٩٨٨) الكثير من موارد إيران، وأدت في نهاية المطاف إلى عزلها عن منطقة الشرق الأوسط. كما كرست إيران بعضاً من طاقاتها ومواردها لمكافحة الوجود الإسرائيلي

على الأراضي اللبنانية. وعلى الرغم من أن تركيا كانت دولة علمانية وموالية للغرب، إلا أنها لم تشكل تهديدًا مباشرًا للجمهورية الإسلامية. لم يكن هناك دفع في العلاقات بين البلدين على نحو خاص حتى بداية القرن الحادي والعشرين، غير أن أيًا منهما لم يبلغ حدّ المجاهرة بعداء الآخر.

فقد كانت إيران منشغلة بشكل أساسي بعملية إعادة إعمار اقتصادها بعد انتهاء حربها مع العراق ولم يكن لديها القدرة على إبراز نفسها كقوة عظمى، أبعد من حدودها. كما أن سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية في التسعينيات من القرن العشرين كان لها تأثيرها الفعال في كبح جماع كل من العراق، وإيران في منطقة الخليج الفارسي، بشكل خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. وكذلك بدأت إيران في تعديل بعض من أوجه سياستها الخارجية، بغيّة تحسين علاقاتها بدول الجوار وجذب الاستثمارات والعلاقات التجارية، التي كان اقتصادها في أمسّ الحاجة إليها.

وجاء انتصار الولايات المتحدة الأمريكية على القوات العراقية، إبّان حرب الخليج (١١٩٠ - ١١٩١) وانهيار الاتحاد السوفيتي، ليجعل من الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة بلا منازع على المنطقة ككل. وواصلت إيران تحديها لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط غير أنها ظلت عاجزة إلى حدّ بعيد عن تشكيل أمن المنطقة على النحو الذي كانت تنشده.

وقد نظرت إيران إلى الغزو الأمريكي لأفغانستان في عام ٢٠٠١ ثمّ الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ على أنهما يمثلان أخطارًا كبرى تتهدد الجمهورية الإسلامية. وكان النظام الإيراني ينظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أنها التهديد الرئيس لوجوده، وأنه هو الهدف المحتمل التالي للتغيير على أيدي النظام الأمريكي. ورُبّمَا يكون ذلك من الأسباب التي دفعت إيران إلى إيقاف بعض جوانب برنامجها النووي، وفقًا لتقييم لجنة الاستخبارات الوطنية الأمريكية لعام ٢٠٠٧ كما أن وضع إيران المززع رُبّمَا كان أيضًا دافعًا لتعاون طهران الأولي مع الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان؛ فقد لعبت الجمهورية الإسلامية دورًا مهمًا في إلحاق الهزيمة بحركة طالبان وتأسيس حكومة "كرزاي". غير أن هنالك أمور وضعت كل

من إيران والولايات المتحدة الأمريكية على مسار التصادم، من بينها وصف الرئيس الأمريكي " جورج دبليو بوش " George W. Bush لإيران بأنها إحدى دول "محور الشر"، وتزايد حدة السياسات الإيرانية

العنصرية في عهد الرئيس محمود أحمدی نجاد. Mahmoud Ahmadinejad وعلى الرغم من أن خطر هجوم الولايات المتحدة الأمريكية على إيران قد تضاعف بعد انتخاب الرئيس باراك أوباما Barack Obama في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨، إلا أن النظام الإيراني يخشى، مع ذلك،^(٢٨) من سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإطاحة به. ويبدو أن هذه المخاوف هي الدافع الأساسي لاستمرار إيران في تطوير برنامجها النووي.

إلا أن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لكل من العراق وأفغانستان قد ثبت أنه نعمة لحكام إيران أكثر منه نقمة عليهم. فقد أدت الإطاحة بنظام صدام حسين، على وجه التحديد، إلى إتاحة الفرصة أمام إيران لتزيد من نفوذها بشكل كبير في الشرق الأوسط. فقد كانت الحكومة الجديدة في العراق والتي يهيمن عليها الشيعة، تتألف من أحزاب وجماعات وثيقة الصلة بإيران من بينها "المجلس الأعلى الإسلامي العراقي" و"حزب الدعوة". كما أن تحقيق حزب الله اللبناني "النصر" في حربه مع إسرائيل عام ٢٠٠٦ وسيطرة "حركة حماس" على قطاع غزة عام ٢٠٠٧، هي أمور أسهمت في التصورات الإقليمية لتنامي النفوذ الإيراني.

الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط :

تعد إيران قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط، بفضل قدراتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية الكبيرة إلى جانب إرثها الحضاري، ولذا نجحت في أن تمارس أدوار متباينة في صياغة الترتيبات الإقليمية، وفي الحقيقة شهد دورها الإقليمي الصعود منذ نجاح ثورتها الإسلامية عام ١٩٧٩، وما تبعها من تطورات أوضحت أن ثمة تغييرات جذريا طال سياستها الإقليمية وأدواتها، ولكنها إستفادت أكثر من سقوط نظام صدام حسين العراقي الذي كان يمثل محور إستراتيجيا في النظام الإقليمي العربي، ويشكل عائقا أمام طموحات صعود قوى إقليمية غير عربية.^(٢٩) ومن حينها

سعت إيران إلى إمتلاك دور ريادي في العالم الإسلامي والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وتتركز جهودها على إعادة صياغة هذا النظام من أجل جعله أكثر إنسجاما مع مصالحها، وهذا الهدف يعني ضمنا تضاؤل دور الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب اللتان تعتبرهما إيران منافستين تملكان رؤية مختلفة للنظام الإقليمي، إلى جانب الظروف البنيوية في المنطقة أكثر من العدا للغرب، فأيران دولة فارسية شيعية، مقابل القومية العربية السنية في المنطقة التي تمثل منافس محتمل لها وعقبة أكيدة في وجه طموحاتها بالقيادة. (٣٠)

ولهذا إستندت إيران في إستراتيجيتها الأمنية سواء كانت تلك المتعلقة بالسياسة أو الإقتصاد أو في الجوانب الإجتماعية على وسائل متعددة أهمها الإعتداع على مبدأ تصدير الثورة وخصوصا لدول الجوار الجغرافي والإستفادة من التيارات الدينية الناشئة أو التي تحاول إنشاؤها في المنطقة ودعمها بكل الوسائل المتاحة المالية والعسكرية وخاصة تلك التي تعتنق المذهب الشيعي، كما سعت القيادة الإيرانية إلى إستخدام إستراتيجية الإعلانات والتصريحات التكتيكية التي كانت تهدف من خلالها لكسب ود الشرائح الإجتماعية العربية المناهضة للوجود الأجنبي في المنطقة ولقد إتضحت تلك الإستراتيجية من خلال دعمها للشعب الفلسطيني وفتح سفارة فلسطينية في العاصمة طهران ورفضها للوجود الأمريكي في المنطقة العربية. (٣١)

وأیضا تدعم إيران حلفاءها في المنطقة وعلى رأسهم سوريا الحليف العربي الأكبر، كما دعمت حكومة البشير في السودان بالمال والسلاح لتضمن لها مكانا ونفوذ في إفريقيا، ونجحت في دعم حركات شيعية وإسلامية في بلاد عربية أخرى لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها حزب الله في لبنان وحركتي حماس والجهاد الإسلامي اللتان تدعمهما دعما سياسيا وماليا ولوجستيا كبير، بالإضافة بالطبع إلى دعمها للحوثيين في اليمن، كما لا يخفى للعيان الدور الذي تلعبه إيران في العراق بعد دعمها للولايات المتحدة الأمريكية لضرب نظام صدام حسين وزعمها بدعم المقاومة ضد الإحتلال الأمريكي بينما تهادن المرجعية الشيعية الموالية لهذا الإحتلال، وترفض وجود سلطة عراقية قوية تحكم بمعزل عن سلطتها ونفوذها، بحيث لا تكف

عن دعم ومساندة الشيعة على حساب السنة، وقد مارست ذات الدور في أفغانستان بعد سقوط حركة طالبان السنّية بمساعدة أمريكية معلنة أمريكيا، ودعمها للشيعة على حساب الأغلبية السنّية. (٣٢)

ولكن يرى الباحث بأن إيران تعد الخاسر الأكبر بعد مشاهد الثورات العربية نتيجة لإزدواجية موقفها من تلك الثورات، فبالرغم من دعمها للثورة المصرية وابتقادها الشديد لقمع حكومة البحرين للمظاهرات الاحتجاجية فيها، نجدتها تقف ضد الحركة الشعبية للمطالبة بالديمقراطية في سوريا وتدعم نظام الأسد مؤكدة أنها لن تسمح بسقوطه وتغض النظر عن سياساته القمعية، غير أن هذا النظام غير مرهون بقاؤه خاصة في ظل التغيرات والتطورات الإقليمية والدولية، لذلك دعمت إيران الانقلاب الحوثي في اليمن على الشرعية الدستورية، ولم تتوقع التحالف العسكري العربي ضده خاصة وأن قيادته هي دول الخليج العربي، فسارعت إلى إيجاد إتفاق نووي عربي أمريكي يضمن لها عدم دعم هذه الدول لعملية عاصفة الحزم خاصة في ظل تصريح الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم اللوجستي والإستخباراتي لهذه العملية، وهكذا تحاول إيران المحافظة على ما تبقى لها من حلفاء في المنطقة الذين تضمن من خلالها توسيع نفوذها وتحقيق طموحها.

الدور الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط:

تنطلق إسرائيل من إستراتيجية تقوم على منطلقات القوة العسكرية والحرب والصراع وموازن القوى تجاه الدول العربية، سواء تلك التي وقعت معها إتفاقيات سلام أو تلك التي لم توقع معها، وأنها تفترض أن وجودها في خطر منذ إنشائها لهذا فإن صراعها مع العرب يدفعها للسعي أن تبقى الطرف الإقليمي الأقوى والمهيمن على المنطقة بما يسمح لها فرض رؤيتها على الدول العربية وسياساتها وأجندتها، وهذا ما تؤكدته النظرية الإسرائيلية المتعلقة بقضية التوازن الإقليمي على أهمية هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط عبر إستمرار تفوقها على الدول العربية مجتمعة إلى إحتكارها للسلاح النووي، لذا فهي لا تتوانى عن ضرب أي محاولة لبناء قدرات نووية في المنطقة، فضلا عن وضعها الإقتصادي المتطور، وإبتلاكها إرادة سياسية موحدة في شؤون

أمنها القومي التي تساهم المؤسسة العسكرية في بلورتها وحشد المجتمع الإسرائيلي خلفها، وإلى جانب علاقتها الإستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية بما يسمح لها إدامة تفوقها العسكري النوعي على العرب.^(٣٣)

وقد شغلت قضية إعادة رسم المحاور الإقليمية في الشرق الأوسط صانع القرار الإسرائيلي وبالتحديد منذ الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وصعود حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، حيث أدى الأول إلى زيادة النفوذ الإيراني في العراق، وأدى التطور الثاني تدريجياً إلى تراجع العلاقات الإسرائيلية - التركية ودخولها فيأزمات عنيفة، بعد أن كانت توصف في فترة ما بأن علاقات إستراتيجيه، ثم جاء عجز إسرائيل عن إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة توجيه ضربة عسكرية للمشروع النووي الإيراني، إلا أن التحولات الدولية التي أصابت النظام الإقليمي العربي بحالة من الضعف الشديد والتدهور الكبير في أنماط القدرات والإمكانات والإنقسام الحاد في السياسات العربية، أغرت الكيان الصهيوني لممارسة دور جديد ضد النظام العربي يقوم على أساس تحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية والتي منها: ^(٣٤)

- ١- الحصول على الإعراف العربي الرسمي الجماعي.
 - ٢- طرح مشروعه وتصوره للتسوية السلمية مع العرب.
 - ٣- السعي نحو إقامة ترتيبات إقليمية جديدة يحتل فيها مراكز قيادياً.
 - ٤- زيادة التهديدات المباشر وغير المباشر للأمن القومي العربي.
- ولكن الثورات العربية أبرزت تحديات كثيرة وفرص قليلة لتلك الأهداف، بحيث فقدت إسرائيل نظاماً كان حليفاً لها وهو نظام حسني مبارك، إلا أنه من حسن حظها طالما الجيش يسيطر على النظام في مصر فستبقى إتفاقية السلام جارية، وبالمقابل يشكل إضعاف نظام بشار الأسد في سورية ضربة قوية لمعسكر المقاومة الفلسطينية وللنفوذ الإيراني في المنطقة على الخصوص،^(٣٥) كما ستحاول إسرائيل الإستفادة من التنافس الجيوسراتيجي في المنطقة بين اللاعبين الدوليين والإقليميين وانشغال الدول العربية بثوارتها وترتيب أوضاعها، من أجل إنجاز توجهاتها الهادفة إلى إغلاق

القضية الفلسطينية بحلول جزئية، واستكمال نهجها في توسيع الإستيطان، وفرضه كعمق جغرافي وديمقراطي ليكون أحد المحددات الثابتة في أي عملية تفاوضية مقبلة.^(٣٦) ولكن ما سيحسم الموقف في النهاية في تقدير الباحث هو قدرة الدول العربية التي شهدت ثورات على إقامة أنظمة ديمقراطية ديناميكية سياسيا واقتصاديا، ومتماسكة أمنيا وعسكريا، ومؤثرة دوليا لصدقيتها كدول ديمقراطية، كما سوف يحسمه قدرة هذه الأنظمة على تقديم نموذج ناجح داخليا، ويعبر في الوقت ذاته عن ميول الراي العام العربي ونزعاته الحقيقية ضد الصهيونية وإسرائيل.

يرى الباحث :

إنه بالنظر في مراحل تطور النظام الإقليمي، يلاحظ انتقاله من مرحلة لأخرى، وفقا لتغير موازين القوى فيه، ففي مرحلة التفوق المصري، ظل النظام الإقليمي بقياده مصرية. ومع تحول القوة نسبيا، ظهر التنافس العربي بينها وكل من العراق والسعودية لقياده النظام الأقليمي. ومع تغير الأحداث بالدول العربية أبان ثورات الربيع العربي و دخول دول غير عربية لنطاق التفاعلات المؤثرة مع تلك الدول العربية، اختل الميزان مرة أخرى واتجه لمصلحه هذه القوى (تركيا- إيران- إسرائيل)، وفقد النظام طابعه العربي ليصبح شرق أوسطى، واتسع نطاق حركة القوى غير العربية في الإقليم نتيجة لتحول القوى وانتشارها بين أكثر من طرف عربي، مع تراجع مصر كقوة عربية ذات الثقل الأكبر عربيا.

القوى الفاعله في الشرق الأوسط والأمن المنشود:

يستهدف الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط الوصول الى حاله استقرار الدول داخل الإقليم، فالأمن المنشود من أحد الأطراف قد يعنى غيابه عند طرف اخر، و هنا يبرز الاختلاف بين القوى الفاعله، لذلك من المهم توضيح مدى التقارب او التباعد بين تصورات القوى الفاعله في الإقليم للترتيبات الأمنية التي يمكنها ان توفر الاستقرار واهم الفاعلين في المنطقه حاليا هم:

١- المنظمات الدولية :

برزت محدودية فاعليه كل من الامم المتحدة، وجامعه الدول العربيه في مواجهه التهديدات الامنيه في الشرق الأوسط، وتركزت أغلب الجهود الدولييه المبذوله لتحقيق الإستقرار الأمنی خارجها. وتأسس تحالف دولی لمواجهه تنظيم "داعش" بقياده امريكية خارج اطار الأمم المتحدة. كما شرعت السعوديه بتكوين تحالفاً عربياً محدود الأطراف للتدخل في اليمن خارج إطار الجامعه العربيه.

٢- الفاعلون الدوليون من غير الدول وتحديدًا التنظيمات الارهابيه :

حيث يشهد الإقليم دورا كبيرا للتنظيمات الدينيه، مثل : جماعه الإخوان المسلمين، وحزب الله، وتنظيم الدوله الإسلامية المعروف إعلامياً بـ " داعش" في العراق وسوريا، وجماعة أنصار الله (الحوثيين) في اليمن. ويكتسب هذا الدور أهميته وتأثيره بفعل نشاطاتها التي تزعزع الاستقرار في دول المنطقة، وايضا بفعل العلاقات التي تربط بين هذه التنظيمات والدول بما جعلها تظهر كأداة جديدة لتنفيذ سياسات الدول الراعية لها، سواء بالتمويل، أو بالإمدادات العسكريه، أو بالاداعيه والأعلام. وتمتلك هذه التنظيمات مصادر قوة متنوعه، لكن يصعب رصدها بشكل موثق، إذ تتضارب حولها الآراء والتحليلات^(٣٧).

ويرى الباحث : أن هذه التنظيمات يصعب درجها ضمن مقياس قوه الدول في معادله التوازن الإقليمي في حد ذاتها، واقصى التقديرات أن نجاحاتها – إذا تحققت – تضاف لقوة الدوله الراعية لها، والعكس صحيح.

٣- الفاعلون الدوليون من الدول كقوى (إقليميه ودولية):

١- تلعب خمس قوى إقليمية دوراً أساسياً فاعلاً في أيه ترتيبات امنيه محتمله في المنطقه، وهي:

- مصر:

تسعى لاستعادته دورها كقائد في منطقه الشرق الأوسط والقارة الأفريقيه. وفي هذا السبيل تكافح، لاعاده بناء قوتها الذاتيه، وتعتمد في هذا على المؤسسه العسكريه بدرجه كبيره^(٣٨)، وعلى تنشيط الإقتصاد المصري وتعافييه، من خلال العديد من

المشروعات الوطنية الكبرى. وتتمثل أهداف الأمن الإقليمي من المنظور المصري في حمايته وتعزيز الأمن القومي بمفهومه الشامل،^(٣٩) التوافق حول منظومه للأمن الجماعي العربي والأفريقي وتفعيلها بما يعكس إيجابيا على حالة التوازن الإقليمي مؤكداً الترابط القوى بين الأمن المصري و الأمن العربي - السعوديه:

تعتمد على قوتها الماليه ونفوذها القوى في الخليج لتحقيق مصالحها القومية، متبعة سياسيه "دبلوماسية الشيكات" ، فقد قدمت معونه لدعم الجيش اللبناني بنحو ثلاثة مليارات دولار للعمل على تقويته، والحد من نفوذ حزب الله في لبنان وفي سوريا^(٤٠). وفي مواجهه بزوخ التهديدات الأمنية الإقليمية المتفاقمة، عدلت المملكة رؤيتها للأمن الإقليمي، خاصة بعد التوافق الإيراني - العربي، وشرعت المملكة في تبني سياسيه إقليمية هجومية الطابع تستهدف تفويض النفوذ الإيراني في المنطقة، بدءاً من إضعاف النظام السوري المتحالف مع إيران، الى القضاء على الحوثيين في اليمن، وتأكيد الترابط بين الأمن العربي، وتحديد الخليج، والأمن المصري، حرصاً على مسانده ودعم القوة المصريه.

- تركيا :

تشير اللحظة الحاليه إلى وجود تحديات كبيره امام النفوذ التركي في المنطقة، نتيجة ارتباك التقديرات التركيه للاوضاع في كل من سوريا ومصر، فيما تواجهه القيادة التركيه إنتقادات تركيه متزايدة، وتراجع قبولها إقليمياً. ولهذا فان اهداف الأمن الإقليمي من المنظور التركي هي إسقاط نظام بشار الأسد، ووصول المعارضه السوريه للسلطه لإحتواء الاكرد في تركيا وتفويض نفوذ إيران المنافس الإقليمي لها في المنطقه العربيه ومحاولة تعزيز القدره التركيه على قياده المنطقه من خلال ربط القوى الرئيسييه فيها بعلاقات وتحالفات معها. وهو ما يصفه بعض المتخصصين ب"حلم استعاده الخلافة العثمانيه"

- إيران :

يتضمن المشهد الإقليمي الحالي عناصر ايجابية تصب في مصلحتها. فحفاؤها في المنطقة يحققون تقدماً نسبياً، خاصة النظام السوري الذي استمر في الحكم، رغم الحرب الأهلية، ثم تدخل روسيا لمصلحته، واستنزاف الجهود السعودية في الصراع في اليمن، وتوقيع اتفاق دولي مع مجموعته "١+٥" ترفع بموجبه العقوبات الدولية التي كانت مفروضة على إيران بما يؤدي إلى انتعاش اقتصادها، وتوسيع شبكته العلاقات الدولية، وربما التفاهم مع الولايات المتحدة بشأن القضايا الإقليمية، خاصة مع تراجع قدره تركيا نسبياً في هذا الصدد وتتمثل أهداف الأمن القومي، من المنظور الإيراني، في استمرار ودعم نفوذها في المنطقة لتنفيذ مشروعاتها المعروفة باسم الاستراتيجية الإيرانية العشرينية ٢٠٠٥ - ٢٠٢٥. (٤١)

- إسرائيل :

تستفيد إسرائيل من عدم استقرار الدول العربية المحيطة بها أبان ما يعرف بالربيع العربي وتساعد دور الفاعلون الدوليون من غير الدول (التنظيمات الإرهابية)، وتراجع القدرات العسكرية لكل من العراق وسوريا، كما تستفيد من تنافس القوى الغير عربية المؤثرة في المنطقة على القيادة الإقليمية (تركيا-إيران)، وتراجع الاهتمام الإقليمي والدولي بالقضية الفلسطينية. لكن الأمن الإسرائيلي يواجه تهديدات جراء الأوضاع الإقليمية المضطربة أبرزها سعى مصر لزيادته قدرتها التسليحية وتنويه مصادر تسليحها وكان الاعتماد المصري الكبير على الولايات المتحدة كمصدر أساسي للتسليح قبل عام ٢٠١٣ ضامناً لاستمرار تفوق إسرائيل في التسليح التقليدي كما تتحفظ إسرائيل على التفوق الإيراني - الغربي حيث ترى انه لاينهي اي طموح لعسكره البرنامج النووي الإيراني بقدر ما يؤجل هذا الطموح وهذا لايتوافق مع اول مقومات الامن الإقليمي من منظور إسرائيل واهمها ضمان تفوق إسرائيل في ميزان القوى الإقليمي ومحاولة تحقيق تفاعل ايجابي مع الدول العربية بمعزل عن تسويه القضية الفلسطينية و اعلان إسرائيل دوله يهوديه ومواصلة تهويد مزيد من اراضي الضفة الغربية، والحد من النفوذ الإيراني في المنطقة.

ب - اما الفاعلون الدوليون فهم :

- الولايات المتحدة الامريكه :

وهي الفاعل الدولي ذو التأثير الأهم والأطول مدى في منطقه الشرق الأوسط ، منذ نهايه الحرب العالميه الثانيه وفي إطار سعي إداره اوباما لخفض تكلفه السياسه الخارجيه الأمريكيه في المنطقه^(٤٢). والتي تبنت، منذ مجيئها في عام ٢٠٠٩ رؤيه قوامها الانفتاح على القوى المناوئه والتهدئه بدلا من الصراع ومحاوله إحداث تغييرات على جميع المستويات (الدولى والاقليمى)، التي تسهم في تحقيق المصالح الاستراتيجيه دون إنخراط عسكري أمريكي مباشر أو كثيف على أقل تقدير وتتمثل أهداف الولايات المتحده الأمنيه في الشرق الأوسط^(٤٣)، في ضمان أمن إسرائيل وتفوقها الإقليمي، و إستقرار المنطقه سياسيا وأمنيا لاهميتها للتجاره الدوليه، ومكافحه الإرهاب الدولى حيث يوجد اكثر من ٧٠% من التنظيمات المسجله فى القائمه الأمريكية للإرهاب فى الشرق الأوسط، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتأكيد هيمنتها على النظام الدولى، من خلال ضمان هيكل أمنى مستقر فى الشرق الأوسط، وترسيخ علاقاتها مع دول الخليج من خلال الوجود المباشر^(٤٤)، وتأمين الواردات النفطيه لها والمناطق الاخرى. فرغم تراجع الاعتماد الأمريكى على النفط العربى، بفعل الانتاج الأمريكى المتزايد من النفط الصخرى، وبفعل اتساع سوق الدول المنتجه للنفط، فلا يزال الاعتماد الأمريكى على النفط الخام من الخليج قائما^(٤٥).

- روسيا :

تتبنى روسيا إستراتيجية تستهدف تعظيم القوى الشامله، وإستعادة مكانتها فى معادله توازن القوى العالميه والإقليمية، كقوى فاعلة تؤثر فى حركه العلاقات الدوليه داخل مناطق مصالحها الحيويه، ومنها منطقه الشرق الأوسط^(٤٦). ووظفت روسيا قضايا المنطقه الحيويه لتحقيق هذا الهدف، بدءا من الملف النووى الإيراني الذى دعمته تقنيا، بينما شاركت فى الجهد الدولى لضمان عدم عسكريته، مرورا بعقد صفقات تسليحيه واقتصادية مهمه مع بعض القوى الإقليمية، مثل مصر، والجزائر، وإيران، انتهاء بالتدخل القوى والمباشر فى سوريا. وفى الحاله السوريه تحديدا، يبرز السعى الروسى

لإداره علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية الأساسية فقد نسقت تدخلها مع كل من إسرائيل وإيران، بينما فرضت نفسها طرفاً رئيسياً في معادله التسوي السياسية الانتقالية مع الأطراف المعارضة لنظام بشار الأسد، وحاولت تقديم حوافز اقتصادية لتركيا، قبل ان تستغل اسقاطها لطائرة روسيه لتؤكد قدرتها العسكرية في المنطقة، من خلال محاوله عزل النفوذ التركي في سوريا.

تتمثل المصالح الاستراتيجية الروسية في تعزيز قدرات دول محورية في المنطقة، من خلال تعميق ارتباطها بروسيا في محاولة لإضعاف الهيمنة الأمريكية في المنطقة، وكسر الاحتكار الأمريكي والغربي لسوق السلاح في المنطقة العربية، من خلال زيادة حجم المبيعات العسكريه الروسيه، وتأتي المنطقه العربية في المركز الثاني من إجمالي صادرات روسيا من السلاح بنسبه تتجاوز ١٥%، بعد الدول الآسيوية التي تصل نسبتها الى ٦٢% من صادرات روسيا من السلاح^(٤٧)، وضمان الوصول الى المياه الدافئة، والحيلولة دون أي حصار غربي للمضائق ذات الأهمية الاستراتيجية، ومحاولة تطويق حلف شمال الأطلسي من الجهتين الشرقية والجنوبية.

- الصين :

اصبحت الصين طرفاً رئيسياً في معادلة تفاعلات القوى الدولية بعد احتلالها المرتبه الثانية، كأكبر اقتصاد في العالم، بما قد يشكل مصدراً لتهديد المصالح الأمريكية في عدد من المناطق، ومنها الشرق الأوسط وتعتمد سياستها تجاه المنطقة على المصالح الاقتصادية، التي يلزمها الأمن والاستقرار إقليمياً ودولياً. وتتمثل المصالح الاستراتيجية للصين في استقرار المنطقة لتأمين وارداتها النفطية المتزايدة من الخليج العربي التي تقرب من ٥٠% من إجمالي تلك الواردات، وتبلغ من السعودية وحدها ١٩% وفق لأحصاءات عام ٢٠١٣^(٤٨)، كما تعتبر الصين المنطقة العربية سوقاً واسعاً لتصريف المنتجات ومصدراً لجذب رؤوس الأموال. ورغم وجود علاقات دبلوماسية قوية بين الصين والقوى العربية الفاعلة، فهي تحرص على تجنب التورط في التفاعلات الساسية في المنطقة اتقاء لأي تأثيرات سلبية قد تطولها نتيجة التغييرات

السياسية في بلدان المنطقة، وحرصا على توازن علاقاتها مع الأطراف الإقليمية المختلفة^(٤٩).

- القوى الأوروبية :

هناك توافق كبير بين السياسات الأوروبية والأمريكية تجاه المنطقة، فيما تحرص القوى الأوروبية، خاصة فرنسا وألمانيا على احتواء التدايعات السلبية لبعض السياسات الأمريكية، مثل الدعم المطلق لإسرائيل، فيظهر دور إيجابي للاتحاد الأوروبي في دعم الفلسطينيين. ويمكن تحديد المصالح الأوروبية الأساسية في المنطقة فيما يأتي :

- التوافق مع الرؤية الأمريكية بإعطاء أولوية لقضايا أمن إسرائيل.
 - منع إيران من امتلاك السلاح النووي، ومكافحه الإرهاب.
 - دعم التحولات السياسية في دول المنطقة، وفقا لقيم ومعايير تحقق مصالح الدول الأوروبية المشاركة في الانتشار الأمني العسكري بالمنطقة والتعامل معها عبر مجموعة مبادرات لتحقيق الأهداف المشتركة، وأبرزها مكافحة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية.
 - تطوير التعاون الاقتصادي على المستويين الثنائي والإقليمي، عبر خطط قصيرة المدى لحين استيضاح اتجاهات أنظمة الحكم الجديدة^(٥٠). وتحاول بعض الدول الأوروبية وتحديدًا فرنسا، استثمار اضطرابات الشرق الأوسط لعقد صفقات تسليح ثنائية مع قوى إقليمية فاعلة (مصر)، واستثمار ميراثها السياسي في لبنان ودول المغرب العربي لتدعيم نفوذها في المنطقة، والتعاون الثنائي مع أطراف إقليمية لمكافحة الإرهاب، خاصة بعد العمليات الإرهابية فيها.
- يرى الباحث :

- إن القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الشرق الأوسط تختلف في تقديراتها لعوامل الاستقرار الإقليمي الى حد التعارض احيانا، ومن ثم يصعب التوصل لنظام أمنى متوافق لجميع الأطراف. كذلك، فإنه رغم وجود مصالح استراتيجية لجميع القوى الدولية الفاعلة في الإقليم، فإن درجة الاستعداد للتدخل لحماية هذه المصالح تختلف من

قوة الى اخرى، فبينما تبدو روسيا مستعدة لانخراط عسكري في المنطقة، فإن ذلك غير وارد في الاستراتيجية الصينية الحالية. وفي كل الأحوال، فإن أيا من الدولتين لا يمكنه منفردا، في اللحظة الراهنة او المستقبل القريب، وبالقياس الى قدراته العسكرية، وارتباطاته الهيكلية مع المنطقة، تعزيز نظام امني بديل للنظام الذي شكلته الولايات المتحدة في المنطقة. أما القوى الأوروبية فيبدو أن تباين مصالحها الفردية يغلب على قدرتها على بناء مواقف موحدة، كما أنها تلتزم بالتوجهات الأمريكية في المنطقة الى حد كبير.

- وقد مست المنطقة جملة من التحولات والتغيرات أثرت على بنية النظام الإقليمي، ابتداءا بالإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ الذي أدى إلى سقوط نظام كان يشكل أحد محاور النظام الإقليمي العربي، مروراً بموجات الثورات العربية التي أدت إلى تراجع المحور الثاني من النظام الإقليمي العربي وهو مصر، تلاها أو نتج عنها كما يرى بعض الباحثين ما سميّ بتنظيم الدولة الإسلامية التهديد الأمني الجديد في المنطقة، الذي يستوجب تكثيف الجهود لمكافحته خاصة في ظل تمدده ليس في العراق والشام فقط بل في كل أقطار العالم، وفي آن ذاته ظهر فاعل آخر من غير الدول في الساحة وهو الحركة الحوثية في اليمن التي إنقلبت على الشرعية الدستورية والتي تعتبرها السعودية ودول الخليج بأنها مدّ للنفوذ الإيراني في المنطقة.

- كل هذه التحولات أثرت على معادلة التوازن الإقليمي من حيث هبوط قوى وصعود قوى أخرى، فتراجعت دول القلب العربي (العراق ومصر والسعودية) التي ظهر لها دور مستقل الآن بعد وصول التهديد الإيراني لأحد حدودها، في المقابل صعّدت أدوار لدول غير عربية تمثل دول الجوار الجغرافي كما تسمى وهي (تركيا و إيران وإسرائيل) بحيث ازداد وضوح الدور التركي الذي أهلته السياسة الخارجية الجديدة لحزب العدالة والتنمية للقيام بدور الوسيط الشرق أوسطي، وكذا الدور الإيراني في المنطقة خاصة بعد سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣، أما إسرائيل فقد ظلت محافظة على دورها بعد زوال أحد مصادر تهديدها في المنطقة وهو النظام العراقي، وفي ظل مستواها التسليحي العالي وتحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المراجع:

- (١) دينا عبد العزيز، الترويج للديمقراطية كأحد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٨: دراسة حالة مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ٢٠١١، ص ١١-١٢.
- (٢) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٧م، خطر الزوبان: اتجاهات التفاعلات بين النظامين العربي والشرق أوسطى، ص ١٢٥.
- (٣) ديفيد إيستون David Easton صاحب النموذج التحليلي الشهير لتحليل النظم السياسية المعروف باسم "نموذج المدخلات والمخرجات" وهو ذلك النموذج الأكاديمي الذي يدرس تقريبا في كل جامعات العالم، وعمد ديفيد إيستون في كتابه المسمى The Political System إلى الربط بين تفسير الظواهر السياسية وبين الوظيفة التي يؤديها النظام السياسي داخل المجتمع والتي حصرها فيما أطلق عليه إيستون بعملية التخصيص السلطوي للقيم.
- (٤) محمد طه بدوي وآخرون، العلاقات السياسية الدولية، الكيس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤.
- (٥) Mrton A. Kaplan, system and Process in International Politics(N.Y.: John Wilcy, Inc,1957),p9-15
- (٦) محمد سيد احمد (مفهوم الصراع الدولي و المنتقات النظرية لها)، على الرابط الالكتروني www.mohamad.sudanforums.net ، topic 1991 بتاريخ ١٩/٣/٢٠١٨:٤٦٢.
- (٧) إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ١٩٩١ م.
- (8) Morgenthau.h..politics among nations. Alfred Knopf. New York. 1962
- (٩) محمد قسطنطي، ما هو المجال، مجلة محمد عابر الجابري، العدد ٢٢.
- (١٠) محمد طه بدوي، ليلى امين مرسى، مقدمة في علم العلاقات العامة، مرجع سابق ذكره صفحة ١٠٣،
- يعد المجال الجغرافي مسرحاً للسياسية الخارجية وهدفا لها فهو ملعب للدبلوماسية والاسراتيجية وهدفها في ذات الوقت، ان المعطيات الجغرافية العديدة (المناخ - التضاريس - الموقع - مدى انبساط المجال) تؤثران في قيمة الاقليم كعامل من عوامل الدولة.
- (١١) A system is a set of interacting Elements Russett B. & Sarr H. World Politics ورد في صفحة رقم ١٨ لسنة ١٩٨٥ م.

- (١٢) اسماعيل صبرى مقلد، دور تحليلات التظم في التأصيل لنظريات العلاقات الدولية، ورد في مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت السنة التاسعة العدد الأول، مارس ١٩٨١ م، ص ٢٥.
- (١٣) محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١٩٧٩ م، ص ٢٣٤.
- (١٤) محمد طه بدوي، مدخل الى علم العلاقات العامة، مرجع سابق ذكره، ص ٢٤٦.
- (١٥) خلود أديب، النسق الدولي الجديد، مجلة الأزمنة، دمشق، ٢٠١٨/٣/١٣ م.
- (١٦) مصطفى علوي، القطب المنفرد: الولايات الأمريكية والتغيير في هيكل النظام العالمي، المركز العربي للبحوث والدراسات، ١٠ يناير ٢٠١٥ م.
- (١٧) مي درويش، عالم أحادي الأبعاد، قراءة مغايرة لتأثيرات الهيمنة الامريكية فى النظام الدولي، السياسة الدولية ٢-٦-٢٠١٧ م.
- (١٨) دلال محمود السيد، انتشار القوة وحدود تغير موازين القوى الإقليمية، السياسة الدولية، اتجاهات نظرية، العدد ٢٠٠ أبريل ٢٠١٥، ص ١٢.
- (19) Guzansky Yoel , “ Isreal and the Arab Gulf states : from tacit cooperation to reconciliation ? “, Israel Affairs ,6 Dec. 2014 IN:http://www.inss.org.
- (٢٠) إف ستيفان لأرابي، مقال بعنوان " الجغرافيا السياسية الجديدة للدولة التركية"، مجلد رقم " 52، عدد رقم" 2 " ، إبريل -مايو 2010 ، الصفحات من ١٥٧-١٨٩٤
- (٢١) إف ستيفان لأرابي، عليرضا نادر "العلاقات التركية الأيرانية في الشرق الأوسط بات متغيراً"، مؤسسه RAND، ٢٠١٣، على الرابط،
<http://ww.rand.org/publications/permissions.html>
- (٢٣) أحمد سليمان سالم الرحاحلة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014، ص ٤٧
- (٢٤) محمد بويوش، " الدور التركي الإقليمي المتصاعد إلى أين؟"، 12:34، 2015/4/14 على الرابط الإلكتروني :
- <http://www.marocdroit.com/%D8%A7%D9%84%D>:
- (٢٥) مصطفى جاسم حسن، الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002 إلى 2010، 13:17، ص 4، 2015/12/19، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.iasj.net/iasj?func=search&que>

- (٢٦) مجموعة من الباحثين، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، الدوحة : مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ٦٥.
- (٢٧) حزب الله التركي هو جماعة ذات أغلبية كردية، مقرها جنوب شرق تركيا ولا ينبغي الخلط بينه وبين حزب الله الموالي لإيران في لبنان.
- (٢٨) مكتب مدير الاستخبارات الوطنية، " إيران: النوايا والقدرات النووية"، تقييم الاستخبارات الوطنية، واشنطن العاصمة، نوفمبر/تشرين الثاني 200.
- (٢٩) محمد عباس ناجي، الإنكماش... مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، جويلية 2011، ص ٣.
- (٣٠) ش هرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص ١٧٩.
- (٣١) رجائي سلامة الجراية، الاستراتيجية الإيرانية تجاه الامن القومي العربي في الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ٢٠١١ (مذكره مكمله لنيل شهاده الماجستير في العلوم السياسيه، قسم العلوم السياسيه، كليه الاداب والعلوم، جامعه الشرق الاوسط الاردن، ٢٠١٢: ص ١٠٠).
- (٣٢) سنية الحسيني، " طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط"، 12:07، 2014/11/28 على الرابط الإلكتروني:

<http://www.3nazh.com/vb/showthread.php?t=40956>

- (٣٣) يوسف طایل عبد الله العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط 2002 - ٢٠١٣، مذكره مكمله لنيل درجه الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013، ص ٦٤ - ٦٥.
- (٣٤) علي فايز يوسف الدلاييح، توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الإحتلال الأمريكي للعراق 2003 - ٢٠١١، مذكره مكمله لنيل درجه الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، عام ٢٠١١، ص ١٠.
- (٣٥) مايكل ميلشتاين، شرق أوسط قديم جديد: التطورات الجارية وإنعكاساتها على إسرائيل . بيروت :مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١١، ص ٢٦ - ٢٧.
- (٣٦) مجموعة من الباحثين، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربي، مرجع سابق، ص 23 .

(٣٧) دلال محمود السيد، أنتشار القوة وحدود تغير موازين القوى الإقليمية، مرجع سابق ذكره، ص ١٥.

(٣٨) محمود خلف، الأمن القومي المصري بمفهومه الشامل، أكاديميه ناصر العسكرية العليا، كليه الدفاع الوطنى، محاضره يوم ٢٠١٧/٩/١١.

(٣٩) دلال محمود السيد، السيناريو الغائب: مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط، السياسية الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد ٢٠٣ يناير ٢٠١٦، ص ٢٠.

(٤٠) دلال محمود، أنتشار القوى وحدود تغير موازين القوى الإقليمية، السياسة الدولية، اتجاهان نظرية، العدد ٢٠٠ أبريل ٢٠١٥، ص ١٣.

(٤١) وفقاً لهذا المشروع، يفترض أن تتحول إيران إلى قوة دولية، ومصدر إلهام للعالم الإسلامى، وأن تلعب دور قيادة التنظيم السياسى، والاقتصادى، والأمنى للمنطقة مع بعض القوى الإقليمية، ولا تسعى للمواجهة مع قوى الهيمنة الخارجية إلا فى الساحات التى توجد فيها مصالح متعارضة بينهما.

(٤٢) ويكيديا الموسوعة الحرة :

باراك أوباما واسمه الكامل باراك حسين أوباما الابن ٤ أغسطس ١٩٦١ هو الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية من ٢٠ يناير ٢٠٠٩ وحتى ٢٠ يناير ٢٠١٧ وأول رئيس من أصول أفريقية يصل للبيت الأبيض. حقق انتصاراً ساحقاً على خصمه جون ماكين وذلك بفوزه في بعض معاقل الجمهوريين مثل أوهايو وفيرجينيا في ٤ نوفمبر 2008. حصل على جائزة نوبل للسلام لعام 2009 نظير جهوده في تقوية الدبلوماسية الدولية والتعاون بين الشعوب، وذلك قبل إكماله سنة في السلطة، تخرج في كلية كولومبيا بجامعة كولومبيا وكلية الحقوق بجامعة هارفارد، وكان من أوائل الأمريكيين من أصول أفريقية يتولى رئاسة مجلة هارفارد للقانون، كما كان يعمل في الأنشطة الاجتماعية في شيكاغو قبل حصوله على شهادة المحاماة. وعمل كمستشار للحقوق المدنية في شيكاغو، وقام بتدريس مادة القانون الدستوري في كلية الحقوق بجامعة شيكاغو في الفترة من 1992 إلى 2004. حاز على ثلاث فترات في مجلس الشيوخ بالينوي وذلك في الفترة من 1997 إلى 2004. وعقب محاولة غير ناجحة للحصول على مقعد في مجلس النواب عام 2000 رشح نفسه لمجلس الشيوخ عام 2004، واستطاع أن يحوز على مقعد بالمجلس في مارس 2004، واستطاع بهذا الفور جذب انتباه الحزب الديمقراطي، وكان خطابه التلفزيوني الذي تم بثه محلياً خلال المؤتمر الوطني الديمقراطي في يوليو من عام 2004 جعله نجماً صاعداً على الصعيد الوطني في الحزب. وبعدها تم انتخابه لعضوية مجلس الشيوخ في نوفمبر 2004 وحاز على أكبر نسبة في تاريخ إينوي. بدأ في خوض منافسات انتخابات الرئاسة في فبراير من عام 2007. وبعده حملة شديدة التنافس داخل الحزب الديمقراطي من أجل

الحصول على ترشيح الحزب لخوض الانتخابات الرئاسية استطاع الحصول على ترشيح حزبه وذلك بعد تغلبه على منافسته هيلاري كلينتون، ليصبح أول مرشح للرئاسة من أصل أفريقي لحزب أمريكي كبير. في الانتخابات العامة التي جرت في 4 نوفمبر 2008 استطاع أن يهزم المرشح الجمهوري جون ماكين، ونصب رئيساً في 20 يناير 2009.

(43) Volker Perthes, the Dynamics of Disorder : Power Shifts and Geopolitics in the Middle East, World Economic Forum (Global Agenda Council on Geopolitical Risk), November 2013.

(٤٤) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر :

[http://gulfstudies.info/or/reports/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%](http://gulfstudies.info/or/reports/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B1-%)

(٤٥) أخذت الواردات الأمريكية من نفط الخليج في التراجع من مليونين و ٧٠٠ ألف برميل يوميا في عام ٢٠٠١، وتشير التوقعات بانخفاضها إلى ٨٠٠ ألف برميل / يوميا بحلول عام ٢٠٢٥. لكن يوجد رأى آخر يفيد بأن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في الخليج العربي لن تتأثر لدرجة حادة، لأن به ٥٤% من احتياطي النفط في العالم، و ٤٠% من احتياطي الغاز الطبيعي، في عام ٢٠١١، انظر ساره اميرسون واندرو وينر، التغييرات المحتملة للدور الأمريكي في منطقة الخليج، ترجمة : سارة خليل، السياسة الدولية، على الرابط:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3766/25/5/%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%>

(٤٦) د/ نورهان الشيخ، روسيا وسياستها تجاه الشرق الأوسط، جامعه القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، محاضره يوم

(٤٧) عبد الغنى سلامه، السياسة الروسية في الشرق الأوسط، شئون عربية، العدد ١٥١، القاهرة : الأمانة العامة لجامعه الدول العربية، خريف ٢٠١٢، ص ١٧٣.

(48) For more details, look : Kerry Brwon, "Mixed Signals: China in the Middle East", Policy Brief, No190., December 2014.

(49) Tom pember Finn, China and the Middle East: The Emerging Security Nexus, Greater China, Summer 2011.

(50) Kristina Kausch and Richard Youngs (eds.), Europe in the Reshaped Middle East, FRIDE (European Think Tank for Global Action), 2012.